البناء
السنة السابعة / الجمعة / 10 تموز 2015 / العدد 1828
Seventh year / Friday / 10 July 2015 / Issue No. 1828

# الوضع الاقتصادي والمالي في نيسان 2015: الدين العام يرتفع إلى 69.5 مليار دولار

سجلت بعض مؤشرات القطاع الحقيقي المتوافرة في نيسان 2015، ارتفاعاً بسيطاً قياساً على الشهر الذي سبق، في حين سجل عدد آخر بعض التراجع. أما النشاط المصرفي المعبّر عنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية، فحقق نمواً جيداً في الشهر الرابع من العام الجاري بلغت نسبته 1.4 في المئة وازداد كل من إجمالي الودائع بنسبة 1.4 في المئة والتسليفات للقطاع الخاص بنسبة 0.5 في المئة.

وحقق ميزان المدفوعات فائضاً مقداره 136 مليون دولار، مستفيداً من تراجع العجز في الميزان التجاري ومن زيادة التدفقات المالية. وبقيت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية عند مستوى مرتفع إذ بلغت 33.8 في المئة مليار دولار في نهاية نيسان 2015. وفي حين استقرّت معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة، عرفت معدلات الفائدة المصرفية بعض التغيّرات المحدودة.

جاء ذلك في النشرة الشهرية الصادرة عن جمعية المصارف حول الوضع المالي والاقتصادي في نيسان 2015، وهنا أبرز ما ورد فيها:

## الوضع الاقتصادي العام

- الشيكات المتقاصة: في نيسان 2015، تراجعت القيمة الاجمالية للشيكات المتقاصة إلى ما يعادل 5708 ملايين دولار في مقابل 5901 مليون في الشهر الذي سبق و2992 مليوناً في نيسان 2014. وتراجعت قيمة الشيكات المتقاصة بنسبة 5.6 في المئة في الثلث الأول من العام 2015 مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2014، وتراجع معدل دولرة قيمة الشيكات المتقاصة إلى 73.6 في المئة في فترة كانون الثاني - نيسان 2015 في مقابل 75.7 في المئة في الفترة ذاتها من العام 2014.

- حركة الاستيراد: في نيسان 2015، تراجعت قيمة الواردات السلعية إلى 1444 مليون دولار في مقابل 1509 ملايين دولار في الشهر الذي سبق و1641 مليوناً في نيسان 2014، لتكون الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة 20.2 في المئة في الثلث الأول من العام 2015 مقارنة بالفترة ذاتها من العام الذي سبق، في حين تراجعت الكميات المستوردة بنسبة أقل بلغت 7.6 في المئة.

- حركة التصدير: كذلك تراجعت قيمة الصادرات السلعية إلى 235 مليون دولار، في مقابل 257 مليوناً في الشهر الذي سبق و300 مليون في نيسان 2014. وبذلك تكون الصادرات السلعية سجلت تراجعاً بنسبة 8.8 في المئة في الثلث الأول من العام 2015 مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2014.

## المالية العامة

في كانون الأول 2014، انخفض العجز العام الإجمالي بشكل ملحوظ إلى 74 مليار ليرة في مقابل 883 ملياراً في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 359 مليار ليرة في كانون الأول 2013). وتبيّن أرقام المالية العامة عند مقارنتها في العامين 2013 و2014 المعطيات الآتية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من 14201 مليار ليرة إلى 16400 مليار، أي بمقدار 2199 ملياراً وبنسبة 15.5 في المئة. وارتفعت كل من إيرادات الموازنة الضريبية (+ 272 مليار ليرة) وغير الضريبية (+1085 مليار ليرة) ومقبوضات الخزينة (+842 مليار ليرة).

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة (بوتيرة أدنى من ارتفاع الإيرادات) من 20563 مليار ليرة إلى 21032 ملياراً، أي بقيمة 469 ملياراً وبنسبة 2.3 في المئة. ونتج ذلك من ارتفاع خدمة الدين العام من 6001 مليار ليرة إلى 6602 مليار، أي بمقدار 601 مليار وبنسبة 10.0 في المئة في مقابل انخفاض النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام بقيمة 132 مليار ليرة وبنسبة 0.9 في المئة، أي من 14562 ملياراً إلى 14430 ملياراً، علماً أنّ التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان لم ترتفع إلا بمقدار 101 مليار في العام 2014 قياساً على العام 2013.

بذلك يكون العجز العام انخفض من 6362 مليار ليرة في العام 2013 إلى 4632 ملياراً في العام 2014، وانخفضت نسبته من 0.9 في المئة من المدفوعات الإجمالية إلى 22.0 في المئة في العامين المذكورين.

وحقق الرصيد الأولي فائضاً كبيراً بلغت قيمته 1970 مليار ليرة في العام 2014 في مقابل عجز قدره 361 ملياراً في العام 2013.

## الدين العام

في نهاية نيسان 2015، بلغ الدين العام الإجمالي 104708 مليار ليرة (ما يوازي 69.5 مليار دولار)، في مقابل 104675 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبق. وقياساً على نهاية العام 2014، يكون الدين العام الإجمالي ازداد بمقدار 4345 مليار ليرة نتجت من ارتفاع الدين المحرّر بالعملات الأجنبية بما يوازي 2767 مليار ليرة (1836 مليون دولار) وارتفاع الدين المحرر بالليرة اللبنانية بقيمة 1578 مليار ليرة. ويعزى ذلك إلى إصدار سندات يوروبوندز في شباط 2015 بقيمة 2.2 مليار دولار، إضافة إلى إصدار سندات خزينة بالليرة طويلة الأجل من فئة 10 سنوات (921 مليار ليرة في كانون الثاني و512 مليار ليرة في آذار 2015) و7 سنوات (بقيمة 522 مليار ليرة في شباط 2015 و270 ملياراً في نيسان 2015).

أما الدين العام الصافي والمحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي فبلغ 88892 مليار ليرة في نهاية نيسان 2015 مسجلاً ارتفاعاً نسبته 2.9 في المئة قياساً على نهاية العام 2014.

وفي نهاية نيسان 2015 بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 63330 مليار ليرة مشكلة نحو 60.5 في المئة من إجمالي الدين العام في مقابل ما يعادل 41378 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية أي ما نسبته 39.5 في المئة من الدين العام الإجمالي.

على صعيد تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية بين نهاية آذار ونهاية نيسان 2015، انخفضت حصة المصارف إلى 48.8 في المئة في مقابل ارتفاع حصة مصرف لبنان إلى 34.4 في المئة وشبه استقرار في حصة القطاع غير المصرفي.

## القطاع المصرفي

في نهاية نيسان 2015، ارتفعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 270441 مليار ليرة (ما يوازي 179.4 مليار دولار) في مقابل 266758 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و264863 ملياراً في نهاية العام 2014 (252822 مليار ليرة في نهاية نيسان 2014).

وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية والذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 2.1 في المئة في الثلث الأول من العام 2015 في مقابل ارتفاعه بنسبة أدنى بلغت 1.8 في المئة في الفترة ذاتها من العام 2014.

# صندوق النقد الدولي يخفّض توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي

خفض صندوق النقد الدولي أمس توقعاته للنمو الاقتصادي العالمي للعام 2015 وحذر من مخاطر حصول «توترات مالية» في أوروبا بسبب الأزمة اليونانية.

وأشار صندوق النقد في توقعاته الجديدة إلى أنّ الاقتصاد العالمي لن يرتفع هذه السنة بأكثر من 3.3 في المئة، ما يشكل تراجعاً بـ 0.2 نقطة مقارنة مع توقعات نيسان، وتباطؤاً مقارنة مع نسبة 3.4 في المئة التي سجلت في 2014.

وأكد الصندوق أنّ الأزمة اليونانية ومخاطر خروج البلاد من منطقة اليورو لم تؤثر كثيراً حتى الآن على سير الاقتصاد العالمي، وأبقى على توقعاته بنمو منطقة اليورو (1.5+ في المئة) وفرنسا (1.2+ في المئة) وألمانيا (1.6+ في المئة).

وأكد صندوق النقد الدولي أنّ «الأحداث في اليونان لم تؤد حتى الآن إلى انتقال عدوى الأزمة في شكل كبير»، مضيفاً أنّ «اتخاذ إجراءات السياسة المناسبة سيساعد على إدارة مثل هذه الأزمات في حال حدوثها».

ولفت إلى «أنّ رفع معدلات الفوائد على السندات السيادية في الآونة الأخيرة في بعض دول منطقة اليورو يمكن أن يؤدي إلى مشاكل أكبر وبعضها «قد يؤدي إلى عودة التوترات المالية». يذكر أنّ اليونان الغارقة في الديون، تضع اللمسات الأخيرة على برنامج إصلاحات جديد بهدف اقناع شركائها الأوروبيين بإبقائها في منطقة اليورو.

وقال صندوق النقد الدولي إنّ خفض توقعاته للنمو العالمي مرتبط بالواقع بعامل قديم واستثنائي وهو انكماش الاقتصاد الأميركي في الفصل الأول من السنة على خلفية الشتاء القاسي.

وأوضح أنّ «التراجع غير المتوقع في أميركا الشمالية الذي كان المسؤول الرئيسي عن مراجعة توقعات الاقتصادات المتطورة، يرتقب أن يكون موقتاً» لكنه خفض توقعات النمو بالنسبة إلى الولايات المتحدة (–0.6 نقطة إلى 2.5 في المئة) وكندا (–0.7 نقطة إلى 1.5 في المئة).

ويمكن أن تظهر مخاطر أخرى في النصف الثاني من السنة ومصدرها هذه المرة الدول الناشئة التي يتوقع أن يسجل نموها تباطؤاً طفيفاً هذه السنة.

والصين التي تشهد أسواقها المالية اضطرابات قوية، يمكن أن تشهد «صعوبات أكثر» في ضمان انتقالها نحو استهلاك داخلي أكبر واستثمارات أقل كما حذر صندوق النقد الدولي الذي أبقى توقعاته لهذا البلد من دون تغيير (+ 6.8 في المئة).

# التناقضات بين الدائنين قد تعزز قدرة اليونان على المساومة

أشار الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح إلى أنه «بات تسديد الاستحقاقات المتوجبة على اليونان أمراً شبه مستحيل».

وقال فتوح في بيان للاتحاد: «في هذه المرحلة الحرجة، تقف حكومة اليسار في اليونان أمام خيارين: إما الإفلاس والانهيار المصرفي وبالتالي الخروج من منطقة اليورو، وهي خطوة ذات انعكاسات جيوسياسية خطيرة، وإما العودة عن الوعود التي قطعتها أمام الناخبين بأنها ستحارب خطط التقشف، وتقوم بالإصلاحات الإضافية المطلوبة مقابل برنامج إنقاذ جديد، وبالتالي تبقى ضمن منطقة اليورو».

ورأى أنّ «خروج اليونان من نظام اليورو والتحول إلى الدراخما (وما قد يستتبعه من خفض في سعر صرفها) قد يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات اليونانية وإنعاش قطاعات اقتصادية حيوية كالسياحة. أما بالنسبة إلى الأوروبيين، فهناك عواقب اقتصادية وسياسية لخروج اليونان من منطقة اليورو، إذ أنّ إفلاس اليونان يعطي إشارات إلى فشل مشروع الاتحاد النقدي الأوروبي، ويشكل خسارة إقتصادية بحوالي 2 في المئة من الناتج الإجمالي الأوروبي».

وأشار إلى أنّ «التناقضات بين الدائنين قد تعزز قدرة اليونان على المساومة على شروطها».

وختم: «ما يزيد الأمر تعقيداً هو مخاوف الدائنين من أن تقديم أي تنازلات لليونان، قد يكون دافعاً للدول الأوروبية المتعثرة الأخرى كإيطاليا والبرتغال وإسبانيا وإيرلندا لطلب الحصول على تنازلات مماثلة».

# روسيا وجنوب أفريقيا توقعان مذكرة تعاون في مجال الطاقة النووية

وقعت شركة الطاقة النووية الروسية «روساتوم» مع وزارة الطاقة في جنوب أفريقيا مذكرة تعاون في مجال الطاقة النووية.

ونقلت وكالة الأنباء الروسية «تاس» عن المكتب الصحفي لروساتوم قوله «إنّ مذكرة التعاون التي جرى التوقيع عليها خلال القمة السابعة لدول مجموعة بريكس في مدينة أوفا الروسية تشمل تطوير برامج تعليمية يقوم بموجبها الجانب الروسي بتدريب متخصصين في صناعة الطاقة النووية بجنوب أفريقيا».

وتعمل روسيا وجنوب أفريقيا من أجل تطوير التعاون في مجال هندسة الطاقة النووية والتكنولوجيا ويدرس الجانبان إمكانية فتح مركز معلومات في جوهانسبرغ والعمل معا على عقد مؤتمرات دولية في مجال الطاقة النووية.

وكانت وزارة الطاقة في جنوب أفريقيا وقعت مع روساتوم اتفاقاً من أجل شراكة الطاقة النووية الاستراتيجية في تشرين الأول الماضي.

# الأمم المتحدة: اللاجئون يحتاجون دعم العالم

أعلنت المفوضية العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة أمس، أنّ عدد اللاجئين السوريين تخطى أربعة ملايين.

وأوضحت المفوضية في بيان أنّ «عدد اللاجئين جراء النزاع في سورية الذي اندلع عام 2011 ازداد بمقدار مليون لاجئ خلال الأشهر العشرة الأخيرة».

وقال رئيس المفوضية أنطونيو غوتيريس: «إنها أكبر مجموعة من اللاجئين جراء نزاع واحد خلال جيل».

وأضاف :»إنها مجموعة بحاجة إلى دعم العالم لكنها عوضاً عن ذلك، تعيش في ظروف مروعة وتغرق في فقر متزايد».

ويقيم القسم الأكبر من اللاجئين السوريين في دول الجوار وبلغ عددهم 4 ملايين و13 ألف شخص ولا سيما بعد الأرقام الأخيرة التي قدمتها تركيا التي تستضيف حوالى نصفهم (1.8 مليون).

وتتوقع المفوضية العليا أن يصل عدد اللاجئين السوريين بحلول نهاية السنة إلى 4.27 ملايين يضاف إليهم حوالى 7.6 ملايين نازح داخل سورية.

# مايكروسوفت تلغي 7800 وظيفة

أعلنت شركة «مايكروسوفت» الأميركية أنها ستلغي 7800 وظيفة غالبيتها في مجال الاتصالات. وستطال هذه الإجراءات خصوصاً النشاطات التي حصلت عليها «مايكروسوفت» في إطار صفقة شراء شركة «نوكيا» الفنلندية لصنع الهواتف، وستخصص في موازنتها مبلغ 750 إلى 850 مليون دولار لتمويل عمليات الصرف.

وتشكل هذه الوظائف الـ 7800 حوالى 6.5 في المئة من عدد الموظفين الإجمالي في المجموعة. ولم توضح الشركة التوزيع الجغرافي لعمليات الصرف. وقالت الحكومة الفنلندية، في بيان، إن «2300 وظيفة ستلغى في فنلندا». وتوظف «نوكيا» 3500 شخص في هذا البلد، فيما أعربت عن خيبة أمل حيال القرار. وأوضح رئيس مجلس إدارة الشركة ساتيا ناديلا أنّ «عمليات الصرف ستتم في الأشهر المقبلة».

وأوضحت الشركة أنّ هذه العملية ستنجز في حلول نهاية السنة المالية المقبلة، أي حزيران 2016. وسبق لها أن ألغت العام الماضي 18 ألف وظيفة وقررت عدم استخدام العلامة التجارية لـ«نوكيا» على هواتفها الذكية. وتأخرت «نوكيا» و«مايكروسوفت» كثيراً في سوق الهواتف الذكية أمام «آبل» و«سامسونغ» والشركات الصينية التي تستخدم نظام أندرويد من «غوغل»، وحاولت تعويض التأخير من خلال شراء «نوكيا»، إلا أنّ هذه الاستراتيجية لم تكلل بالنجاح. ويتوقع أن تكون حصتها من السوق ثلاثة في المئة العام الحالي.

# هوندا تسحب 4.5 مليون سيارة بسبب خلل في الوسائد الهوائية

أعلنت هوندا، ثالث شركة يابانية لصنع السيارات، أمس سحب 4.5 ملايين سيارة إضافية في العالم، بسبب خلل في الوسائد الهوائية التي تصنعها شركة تاكاتا اليابانية. وبذلك يرتفع إلى 24.5 مليوناً العدد الإجمالي للسيارات التي سحبتها هوندا للسبب نفسه، ما ألحق ضرراً كبيراً بالشركة.

وقال متحدث باسم المجموعة في طوكيو: «في إطار التحقيقات التي تجريها كل شركة حول السيارات الموجودة في الأسواق، اكتشفنا خللاً يتعلق بغاز النفخ، وهذا ما أثار مخاوفنا ودفع إلى هذا السحب الاحترازي للسيارات».

وفي اليابان وحدها، يطاول هذا الخلل 1.63 مليون سيارة. وكان الرئيس الجديد لمجلس إدارة هوندا تاكاهيرو هاشينغو أكد في وقت سابق من هذا الأسبوع لدى تناوله هذه المسألة للمرة الأولى علناً، أنه «راجع منظومة الرقابة على النوعية» مكرّراً اعتذار الشركة لاضطرارها إلى سحب هذه الأعداد من السيارات.

وقدرت الشركة، وهي الزبون الأول لتاكاتا، بـ 44.8 مليار ين (أكثر من 300 مليون يورو) النفقات التي ستتكبدها، واضطرت بالتالي إلى إعادة النظر في نتائجها للسنة المالية 2014/2015، مشيرة إلى تراجع واضح لأرباحها السنوية.

وتمّ سحب عشرات ملايين السيارات في العالم (أكثر من 30 مليوناً في الولايات المتحدة) لاستبدال تجهيزات فيها خلل، تسببت حتى اليوم في وفاة ثمانية أشخاص على الأقل وفي عدد من الحوادث.

وتحدثت شركة تويوتا العملاقة للسيارات، من جهتها، عن سحب 12 مليون سيارة منذ بداية الأزمة، وشركة نيسان عن سحب أكثر من أربعة ملايين. ويمكن أن ينفجر غاز الوسادات الهوائية في ظروف معينة (رطوبة وحرارة وتقادم) فيقذف بقطع معدنية وبلاستيكية على السائق أو الركاب.

وكانت شركة تاكاتا لتصنيع المعدات أعلنت مطلع حزيران أنها ما زالت تبحث عن «السبب الأساسي» لهذا الخلل. ووعدت الشركة بإجراء تعديلات على تصميم الوسائد الهوائية وتناقش موضوع تغيير المكون الكيميائي المستخدم وهو نيترات الأمونيوم الذي غالباً ما يُعتبر السبب.

# وزارة الاقتصاد: تعليق التداول بصنف لبنة

أعلنت وزارة الاقتصاد والتجارة في قرار حمل الرقم 1/156/أ.ت، بشأن تعليق التداول بصنف لبنة، جاء فيه:

«المادة الأولى: يعلق التداول في الأسواق اللبنانية بسلعة اللبنة التي تحمل العلامة التجارية مزارع أبو طه اليمن، إنتاج شركة أبو طه اليمن الكائنة في صيدا، وذلك بعد أن ثبت بالتحاليل المخبرية لعينة اللبنة التي تمّ أخذها من إنتاج الشركة المذكورة، عدم مطابقتها للمواصفة القياسية اللبنانية للبنة رقم 23:1999 وللمواصفة القياسية اللبنانية رقم 510:2012 (الحليب ومشتقاته، المتطلبات الصحية، الحدود الجرثومية).

– يسري هذا الإجراء ابتداء من تاريخ العمل بهذا القرار إلى أن يصار إلى التثبت من مطابقة إنتاج هذه الشركة لسلعة اللبنة للمواصفتين القياسيتين اللبنانيتين المذكورتين.

المادة الثانية: يطلب من الشركة الواردة اسمها في المادة الأولى أعلاه، سحب منتجاتها من اللبنة المطروحة للبيع في الأسواق اللبنانية وإعداد جداول بالكميات التي يتم سحبها، وذلك خلال فترة ثلاثةأيام من تاريخ العمل بهذا القرار وإبلاغ مصلحة الإقتصاد والتجارة في محافظة لبنان الجنوبي بها تمهيداً لإجراء إتلافها.

المادة الثالثة: يعمل بهذا القرار فور صدوره ويعلن عنه في وسائل الإعلام، وينشر ويبلغ حيث تدعو الحاجة».

# رابطة أبناء دار الحكمة: للالتزام بخطة إقفال مطمر الناعمة

عقدت الهيئة الإدارية لرابطة «أبناء دار الحكمة» اجتماعاً، بحثت فيه وفق بيان «برنامج عمل حملة «كفى نفايات» التي أطلقتها جمعيات أهلية في منطقة الغرب بالاشتراك مع الرابطة، كما تمّ بحث آليات تنفيذ برنامج التوعية الصحية للمنطقة الذي أقرته الرابطة في اجتماعها السابق، وتمت مناقشة وضع المنطقة العام لجهة الخدمات الصحية والتعليمية والأوضاع الاقتصادية وكذلك موضوع دوار قبرشمون». وأعلنت الرابطة «التزامها الكامل بخطة إقفال مطمر النعامة في إطار حملة «كفى نفايات» وهي تؤكد أنّ تاريخ 2015/7/17 هو النقطة الفاصلة التي ستكشف من هو الحريص فعلاً على صحة أبناء هذه المنطقة».

واستنكرت الرابطة «تقاعس الحكومة عن القيام بواجباتها تجاه صحة أكثر من 50 ألف مواطن، والتعاطي باستخفاف في ملف النفايات وإهماله وهي التي أقرت «موعداً أخيراً ونهائياً، فما عليها اليوم سوى الوفاء بالتزاماتها».

وطالبت «الجهات السياسية المسؤولة باتخاذ المواقف الحاسمة لجهة الإقفال وعدم القبول بأي تمديد جديد للموت مهما كانت الحجج، فالحقيقة أصبحت واضحة وجلية، ولا مجال لاختلاق الذرائع بعد اليوم من أجل الإمعان في قتلنا وفي تدمير طبيعتنا». وأعلنت الرابطة «إطلاق حملة التوعية الصحية في منطقة الغرب والتي تبدأ أولى حلقاتها بندوة في مبنى الداوودية - فرع الجامعة اللبنانية في عبيه - تتضمن عرضاً للواقع الصحي للمنطقة وأساليب تجنب أمراض القلب والشرايين وكيفية الحفاظ على صحة الأسنان وذلك يوم الجمعة الواقع في 2015/7/24 الساعة السادسة والنصف مساء».

كما طالبت «البلديات التي استفادت من تعويضات كبيرة من ملف النفايات أن تبادر إلى استثمار هذه الأموال بمشاريع إنمائية وثقافية واجتماعية ورياضية، وتعلن عن وضع خبرتها وخبرة أعضائها بتصرف هذه البلديات للمساعدة في هذا المجال كونها تضم في صفوفها أصحاب الشهادات والخبرات على كافة المستويات العلمية والتقنية».

وطالبت الرابطة «بلديات المنطقة والمديرية العامة للأوقاف الدرزية المبادرة فوراً إلى تبني مشروع المدينة الرياضية التي كانت قد تقدمت به الرابطة، لما لهذا المشروع من أهمية استراتيجية للمنطقة وشبابها».

# جمعية الضرائب: لإعادة النظر في السياسة الاقتصادية العقيمة

دعت جمعية الضرائب اللبنانية إلى «إعادة النظر في السياسة الاقتصادية العقيمة التي اعتمدها لبنان بدءاً من وقف العمل بكلّ اتفاقات التبادل التجاري الحرّ واتفاقات اليورومتوسطية واتفاقية المنطقة الحرة العربية واعتماد مبدأ حرية التجارة والمتاجرة بدل تكبيل لبنان بهذه الاتفاقات تحت مسمى اتفاقات تبادل حر حولته إلى بلد مستهلك». واعتبر الأمين العام للجمعية هشام المكمل، في بيان: «أنّ القوانين التي اعتمدت والمواصفات القياسية التي أنزلت والاتفاقات التجارية التي أبرمت منذ العام 1990، تصبّ جميعها في خانة استهدافها ودفعها إلى الإقفال. وهذه المؤامرة حاكتها مؤسسات غربية بحجة مساعدة لبنان على اعتماد الانفتاح الاقتصادي وسيلة لغزو منتجاته الأسواق العربية والعالمية، بينما كان الهدف فتح الباب واسعاً أمام غزو المنتجات الغربية الأسواق اللبنانية والحلول محل الإنتاج الوطني».

وختم: «على المسؤولين أن يعوا أنّ ضياع 25 سنة في متاهات فذلكة العولمة واقتصاد السوق قد يجعل من لبنان مستهلكاً غير منتج. وفرضية لبنان هو بلد سياحي منفتح، ثبت فشلها في ظلّ الأزمات الأمنية المتلاحقة فخسرنا السياحة والإنتاج معاً، لذلك من الضروري إعادة النظر في كلّ السياسات الاقتصادية المعتمدة، والتوجه إلى اعتماد رسوم جمركية فاعلة على كلّ المنتجات المستوردة، والتي تنتج أو يمكن إنتاجها في لبنان، لحماية الإنتاج الوطني من صناعة وزراعة وسواهما».

## مواعيد

- يقيم الاتحاد العمالي العام حفل إفطاره السنوي غروب الاثنين 13 الجاري في مطعم الساحة - طريق المطار.
- تقيم إدارة بنك الشرق الأوسط وأفريقيا MEAB مأدبة إفطار عند السابعة والنصف من مساء الأربعاء 15 الحالي في فندق «كورال بيتش»، احتفالاً بالرئيس الجديد لإدارة البنك علي حجيج، وعرض رؤية المصرف الجديدة وفلسفته.
- تنفذ لجنة الدفاع عن حقوق المستأجرين في لبنان، اعتصاماً في الشارع الرئيسي لمار مخايل النهر قرب شركة Saab–SEAT، عند السادسة من بعد ظهر اليوم، رفضاً لقانون الإيجارات ودفاعاً عن حقّ السكن.

# اطلاق برنامج صناعة القرار في مجال إدارة قطاع الصحة

أطلقت الجمعية اللبنانية لأطباء التورّم الخبيث (LSMO) والمعهد العالي للأعمال (ESA)، بالتعاون مع شركة «ليللي» (Lilly)، برنامجاً تعليمياً مهنياً بعنوان «صناعة القرار المبنية على الأدلة في مجال إدارة قطاع الصحة»، وهو برنامج يمكن أن يُعتبر الأول من نوعه في القطاع الأكاديمي وقطاع الرعاية الصحية في لبنان والمنطقة.

ويسعى هذا البرنامج إلى تعريف المتخصّصين في مجال إدارة الصحة العاملين في التمويل وإدارة الميزانية على منهجية صنع القرار في إدارة الرعاية الصحية ومبادئ اقتصاديات الصحة.

أُطلق البرنامج رسمياً في احتفال نُظّم في المعهد العالي للأعمال في بيروت، في حضور ممثلين من وزارة الصحة، ونقابة الأطباء في لبنان، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ومؤسسات أخرى فاعلة في القطاع الصحي.

بداية، ألقى مدير عام المعهد العالي للأعمال ستيفان أتالي كلمة الترحيب، مستعرضاً توجّه المعهد للتركيز على الابتكار لتقديم البرامج التدريبية الفضلى والأولى من نوعها. وشرح أنّ «المعهد العالي للأعمال شريك أكاديمي رائد وناشط لمؤسسات صحية عامة وخاصة في لبنان من خلال القسم المخصص لإدارة الرعاية الصحية في المعهد، الذي يجذب خبراء ذوي شهرة عالمية لقيادة برامجه التي تتمحور حول الرعاية الصحية».

وفصّل رئيس الجمعية اللبنانية لأطباء التورّم الخبيث البروفسور فادي فرحات هدف البرنامج وتصميمه ومنهجه. وقال: «يسرّ الجمعية اللبنانية لأطباء التورّم الخبيث أن تطلق هذا التعاون الأول من نوعه بين جمعية طبية والمعهد العالي للأعمال للارتقاء بتدريب المتخصصين في مجال الصحة. وأكد أنّ البرنامج سيعود بمنافعه ليس فقط على الرعاية المقدّمة إلى مرضى السرطان، لكن أيضاً على إدارة الرعاية الصحية في مؤسسات عدّة في لبنان».

وتناول نائب رئيس شركة «ليللي» لمنطقة جنوب شرق آسيا والشرق الأوسط وتركيا وأفريقيا فيها، نبيل داوود، قيمة الاكتشاف والابتكار في مجال الرعاية الصحية لمعالجة ومواجهة مختلف الأمراض. وشدّد على أهمية الشراكات ما بين القطاعين العام والخاص لدعم وتمكين المرضى المتعايشين مع الأمراض المزمنة من الاستفادة من الابتكارات الجديدة. واعتبر أنّ «دعم «ليللي» لهذا البرنامج التدريبي يتوافق مع التزامها بالعمل مع صانعي القرار في مجال الرعاية لدعم الابتكار، بالإضافة إلى تقديم الحلول لمواجهة التحديات المتزايدة لإدارة الميزانيات في قطاع الرعاية الصحية».

خلال إطلاق البرنامج